



وليام لورينز/منظمة الهجرة الدولية

للمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة موقع مذكرة شبكة بي بي سي على الانترنت:
<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4134230.stm>
 ومعرض الصور على الموقع التالي:
http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture_gallery/05/africa_sudan_trek_revisited/html/1.stm

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة.

وصول فريق المنظمة الدولية للهجرة لقي ٢٣ نازح حتفهم في حادث انقلاب شاحنة من على جسر مؤقت) فقد ولد ٣٤ طفلاً. سيمكث النازحون في بابل لمدة شهرين قبل أن يعودوا إلى منازلهم السابقة عبر مقاطعة راجا ومقاطعة واو. وخلال فترة إقامتهم في بابل سيحصلون على الغذاء ومساعدات إعادة الاندماج مثل البذور والأدوات الزراعية.

وليام لورينز تزعم فريق المنظمة الدولية للهجرة التي رافقت النازحين. البريد الإلكتروني: wlorenz@iom.int

مهمتهم توفير الأمن والحماية ولفريق المنظمة الدولية للهجرة الذين رافقوهم. وبعيد انطلقهم تبين للمجموعة أن عليها أن تشق طريقها عبر الغابة، وكان عليهم أن يناضلوا في طريقهم ضد الألغام والبعوض وديدان غينيا وذباب التسي تسي والمستنقعات والأنهار الوعرة وأن يتفاوضوا مع الميليشيات المتمردة غير المشتركة في عملية السلام وأن يبحثوا عن الطعام عندما تتأخر إمدادات الغذاء المخطط لها والتي تسقطها الطائرات حيث كان الغذاء والأغطية البلاستيكية وشبكات البعوض والمساعدات الطبية لا يمكن إرسالها إلا من خلال الجو في معظم مسار الرحلة. وأدى نقص الوقود والأعطال الميكانيكية إلى نقل الضعفاء فقط بالشاحنات مما أدى إلى اضطراب معظم المرتحلين إلى التحرك سيراً على الأقدام. وقد وقعت عدة إصابات بالأمراض المحتملة كالإسهال والديزنتاريا والملاريا ومشاكل التنفس والجروح، ولم يكن ممكناً تنفيذ الإخلاءات الطبية المخطط لها. وبهطول الأمطار أصبحت الشاحنات مغمورة بالمياه وتعقدت عمليات الوصول لنقل الجوي بعيد حالة الطوارئ التي تلت وفاة الدكتور جون قرنق.

وأخيراً وصلت المجموعة في ٧ أغسطس إلى مخيم مؤقت في بابل قرب بلدة ديم زبير حيث رحب بهم موظفون من لجنة التأهيل والإغاثة في السودان وقائد حامية الحكومة السودانية. وعاد الكثيرون رافعين رؤوسهم وهم مرتدين الملابس والأحذية الجديدة وقد ارتدوها بعد أن عانوا من حملها وهي مطوية خلال رحلتهم الشاقة.

وبالرغم من الالتزام الدولي الكبير إلا أن الرحلة التي خطط لها أن تتم في غضون ٣٠ يوماً قد استغرقت ثلاثة شهور ونصف الشهر. وبينما لقي ٤٣ شخصاً مصرعهم أثناء الرحلة (وقيل

الأشخاص النازحين داخلياً والتخطيط المدني في الخرطوم

آغني دي جيفري

داخلياً، أسست في عام ١٩٩١، إضافة إلى ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص مهجر داخلياً متشتتون في أنحاء المستوطنات غير القانونية والبعيدة عن متناول اليد. وقد تبين أن هناك حركة كبيرة بين المستوطنات، سواء أكان هذا بسبب الانتقال الإجباري من قبل الحكومة أو الرغبات الخاصة بالتنقل. وتبين أن معظم الأشخاص المهجرين داخلياً هجروا بالأصل نتيجة لنزاع في الجنوب وجبال نيا أو نتيجة للجفاف الذي حدث في منتصف الثمانينات. وقد تعرضوا إلى التمييز العنصري إضافة إلى حرمانهم من فرص الحصول على الوظائف أو التعليم أو الخدمات الأساسية.

أبرزت سياسات التخطيط المدنية - التي أدت إلى هدم منازل الأشخاص المهجرين داخلياً داخل وحول الخرطوم - حاجة السودان إلى تبني تشريعات خاصة بالأشخاص المهجرين داخلياً وإلى الحاجة لإيجاد حلول متينة لهؤلاء الأشخاص الجنوبيين المهجرين والذين لا يرغبون في مغادرة الخرطوم .

لتدمير أماكن إيواء الأشخاص المهجرين داخلياً وتحصيل الناس في شاحناتهم إلى وقوع اشتباكات تسببت في وفاة ١٥ شرطي وعدد مجهول من الأشخاص المهجرين داخلياً، بما فيهم أطفال .

ويعيش حوالي ٣٢٥ ألف شخص نازح داخلياً في أربعة مخيمات رسمية للأشخاص النازحين

وقد أُلقت الأحداث المأساوية الأخيرة الانتباه إلى القضية المهملة لمستوطنات الأشخاص المهجرين داخلياً في العاصمة الخرطوم، والتي تعتبر الآن مكان لإقامة خمسة ملايين شخص. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥ وصلت قوات الأمن السودانية إلى منطقة العيصان في سوبا-أرادي، التي تقع على بعد ٣٠ كيلومتر من جنوب الخرطوم. وأدت محاولاتهم

لا تتبع الحكومة أي سياسة لتلبية احتياجات الأشخاص المهجرين داخلياً الذين دُمرت بيوتهم وأصبحوا غير مؤهلين للإقامة في مناطق التخطيط الجديدة^١.

الدعوة

حاولت الوكالات الدولية والقومية تغيير ممارسات الحكومة السودانية، فقد رفض ائتلاف التضامن السوداني - بقيادة الزمالة للراحة الإفريقية بعد مبادرة أطفال العالم، ومنظمة حقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة - الطرق الحكومية وقدموا طلب إلى وزارة التخطيط .

طالب الائتلاف ووكالات حقوق الإنسان بما يلي:

- تحديد إطار زمني أوضح حول الوقت الذي سيعاد فيه تخطيط مناطق محددة والموعد الذي ستوفر فيه خدمات الصحة، والمياه، والكهرباء وغيرها من الخدمات الأخرى
- شفافية أكبر ومساواة في تقسيم الأراضي
- ضمان الترحيل وعودة الأشخاص المهجرين داخلياً برغبة تطوعية تماماً
- رفض مصطلح "الأشخاص المهجرين داخلياً" الذي تستخدمه الحكومة. فالوكالات قلقة من التصريح الذي أصدرته وزارة التخطيط والمرافق العامة أن مصطلح "الأشخاص المبعدين" لم يعد مناسباً للتعريف عن أولئك الناس الذين يعيشون حالياً في المخيمات.

وتبين أن هناك توترات عالية بين حكومة الخرطوم والمنظمات غير الحكومية. وقد أهملت المخاوف الدولية التي برزت في أعقاب حوادث في سوبا-أرادي. وبالرغم من نوايا الحكومة في توفير الخدمات إلى المقيمين قد تكون حسنة، إلا أن النتيجة الوحيدة التي تخرج عادة هي في تنظيم الشوارع ليس إلا. وبالرغم من أن هناك حافز اقتصادي واضح للحكومة لبيع الأرض التي يقيم فيها الأشخاص المهجرين داخلياً، إلا أن الحكومة قد تكون مهتمة في أوقات الانتقال بالتحكم في السكان الجنوبيين وذلك بالاحتفاظ بأعداد كبير منهم في الخرطوم. أما من طرف حركة تحرير شعب السودان فهي مهتمة بشغف في استقرار الناس في الجنوب لزيادة قاعدتها السياسية إعداداً للاستفتاء الذي سيحدد إمكانية استقلال الجنوب. وسيكون إدارة قضية المبعدين الذين يرغبون في البقاء في الخرطوم من التحديات المعقدة والتي يجب أن تصبح جزءاً مكماً من عمليات الائتلاف القومي .

اغني دي جيفري هي مستشارة بوقت جزئي للقضايا المتعلقة بالأشخاص المهجرين داخلياً وباحثة مع مجموعة URD٢. وتكمل حالياً الدكتوراه في جامعة باريس ٨ تقارن فيها التكامل المدني للأشخاص المهجرين داخلياً في بوجوتا والخرطوم. بريدها الإلكتروني: agnes@degeoffroy.com

ما يخضعون لقرارات التخطيط المدني على أمل في النهاية بالحصول على ملكية لأرض ما عند توزيع الحصص فيما بعد. وفي الواقع يعرف القليل فقط من السكان عن حقيقة الأسعار المخططة لها والمعايير الرسمية للحصص الواقعة في التخطيط، ومع انتشار الإشاعات تنتقل بعض العائلات إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً قبل عملية الهدم وبينوا "الركوب" - وهو مأوى معد من فروع الشجر، والملاءات البلاستيكية والكرتون - على أمل في الحصول على حق قانوني. وعادة ما تطير الآمال إلى السماء البعيد وتختفي في نظام فاسد يضمن الامتيازات للأغنياء.

في السنوات الأخيرة ازدادت عمليات الإجماع، وجاء هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومة وحركة تحرير شعب السودان يعملان سوياً على إحلال السلام. ومنذ عام ٢٠٠٤، تحرك أكثر من نصف عدد المهاجرين داخلياً والذين قدر عددهم بـ ٦٦٥ ألف، ممن دُمرت بيوتهم وتم ترحيلهم بالقوة منذ عام ١٩٨٩. وهناك استراتيجية واضحة لنقل الناس إلى المنطقة الشمالية الغربية من الخرطوم التي تمتاز بأن تربتها أقل خصوبة ومنسوب المياه فيها أعمق. قد رفع اهتمام المستثمرين في منطقة سوبا-أرادي أسعار البيع والشراء، إضافة إلى أن هناك إشاعات تفيد بأن الهدم في منطقة شيكان مصمم لمساعدة خطط المستثمرين السعوديين.

وأفاد المشروع العالمي للأشخاص المهجرين داخلياً أنه عند تهجير الأشخاص المهجرين داخلياً، ستُدمر معهم المدارس والعيادات الصحية وشبكات المجاري. كذلك لا توجد أي ملاجئ بديلة للأشخاص المهجرين داخلياً الذين قد يتلقوا إخطار بالهدم أو قد يستيقظوا ببساطة على وصول الشاحنات القادمة لإزالتهم. وقد أُستبعد الكثير من الأشخاص المهجرين داخلياً المطرودين من أراضي التخطيط، وخاصة أولئك الذين فقدوا وثائق هوياتهم، أو الأسر التي ترأسها النساء، أو أولئك الذين وصلوا إلى في الخرطوم بعد عام ١٩٩٦، وأولئك الذين لا يستطيعون دفع أثمان أراضي التخطيط الجديدة. وفي الواقع

خيام في مخيم نازحين، أم درمان

